ليس هناك بعد الآن القوّة العظمى 'الوحيدة': الصين قادمة 2-2

03-4-2005

إعداد: تشارميلز جونسون*
ترجمة: علي حسين باكير/باحث

إن الولايات المتّحدة تهدف إلى تحويل اليابان إلى ما يدعوه المحافظون الجدد "بريطانيا الشرق الأقصى"، لكي يتم استخدامها فيما بعد لمشاكسة كوريا الشمالية والصين..إن الهدف الرئيسي للأمريكيين هو إشراك اليابانيين في برنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي المكلف جدّا، كما أنّ إدارة بوش ترى بإلغاء حظر المفروض على اليابان فيما يخص تصدير التكنولوجيا العسكرية، لأن أمريكا تريد من المهندسين اليابانيين مساعدتها في حل بعض المشاكل التقنية

* إعادة تسليح اليابان:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخصوصا بعد استرجاع اليابان لاستقلالها في عام 1952، اعتمدت طوكيو سياسة خارجية سلمية ورفضت بالتالي بشكل حازم أن تبقي قوات عسكرية هجومية وأن تصبح جزءا من نظام أمريكا العسكري العالمي. اليابان لم تشارك على سبيل المثال في الحرب على العراق عام 1991 ولم تنضم إلى أي اتّفاقيات أمنية جماعية ولم تشارك عسكريا كما ساهم غيرها من شركائها. ومنذ توقيع معاهدة الأمن بين أمريكا واليابان في عام 1951، تمّ الدفاع عن جميع المخاطر الخارجية وما يسمى بالتهديدات الخارجية عبر القواعد الأمريكية الـ 91 المنتشرة في الجزيرة الرئيسية في اليابان واوكيناوا. في الحقيقة اليابان ليس لها أي سيطرة على كيف وأين تستخدم الولايات المتّحدة أرضها وبحرها وجوّها عبر القواعد المنتشرة فيها، وقد قامت الحكومتين الأمريكية واليابانية حتى وقت قريب بتضليل وتمييع الموضوع ببساطة عبر تفادي مناقشته.

منذ نهاية الحرب الباردة في عام 1991، والولايات المتحدة تصر على اليابان وتضغط عليها مرارا وتكرارا لإلغاء المادة التاسعة من دستورها، والتي تمنعها من استخدام القوّة باستثناء حالة الدفاع عن النفس، وأن تصبح اليابان على حد تعبير الرسميين الأمريكيين "أمة طبيعية". على سبيل المثال، في 13 آب عام 24 ذكر وزير الخارجية الأمريكية كولن باول وبصراحة في طوكيو أنه على اليابان إن أرادت الدخول في مجلس الأمن، أن تشرع في التخلّص من دستورها السلمي، وعلى الرغم من أن حصّة اليابان من الناتج المحلي الإجمالي العالمي هو 14% فقط، إلا أنّها تدفع 2% من ميزانية الأمم المتحدة الكلية. وعلى العموم فإن ملاحظة كولن باول كانت تدخّلا صارخا في شؤون اليابان الداخلية، ولم يكتف بذلك بل عمد إلى تمرير العديد من الرسائل عبر وكيل وزارة الخارجية السابق ريتشارد أرميتاج زعيم الزمرة الرجعية في واشنطن، والتي تعمل على إعادة عسكرة اليابان لتكون سوقا جديدة ورئيسية للأسلحة الأمريكية، وهذه المجموعة تضم توركل باترسون، روبن ساكودا، دافيد آشر وجيمس كيلي في وزارة الخارجية

ومايكل جريين ضمن فريق مجلس الأمن القومي بالإضافة إلى ضبّاط عسكريين عديدين في وزارة الدفاع الأمريكية، وفي مقر قيادة المحيط الهادي في بيرل هاربور، هاواي.

إن الولايات المتّحدة تهدف إلى تحويل اليابان إلى ما يدعوه المحافظون الجدد "بريطانيا الشرق الأقصى"، لكي يتم استخدامها فيما بعد لمشاكسة كوريا الشمالية والصين. في 11 أكتوبر عام 2 كتب مايكل جريين أحد جماعة آرميتاج، قائلا: "نرى العلاقات الخاصّة بين الولايات المتّحدة وبريطانيا العظمى كنموذج للتحالف الأمريكي الياباني"(11) . **واليابان إلى الآن لم تقاوم هذه الضغوط الأمريكية نتيجة نمو التيار القومي أيضا لديها، وبسبب الخوف من أن تقوم صين رأسمالية مزدهرة تهدّد موقع اليابان الأساسي كقوّة اقتصاديّة قيادية في شرق آسيا،** هذا ويدعي المسئولون اليابانيون أن بلادهم تشعر بالخطر إزاء برامج كوريا الشمالية المتطوّرة النووية والصاروخيّة على الرغم من علمهم أنّ المسألة من الممكن لها أن تحل إذا توقّفت أمريكا عن السعي لإطاحة نظام بيونغ يانغ، واعتمدت على تقديم المساعدات التجارية إلى بيونغ يانغ مقابل أن تقوم الأخيرة بإنهاء برنامجها النووي، لكن الذي حصل بدلا من ذلك هو أن الولايات المتّحدة قامت في 25 شباط 25 بأنّها ترفض طلب زعيم كوريا الشمالية كيم يونغ ايل بخصوص تقديم ضمانات أمنيّة، وذلك من أجل إعادة كوريا الشمالية إلى طاولة المفاوضات لنزع برنامجها النووي(12) . وفي 7 آذار 25 رشّح جورج بوش جون بولتن سفيرا للولايات المتّحدة لدى الأمم المتّحدة على الرغم من أن كوريا الشمالية رفضت التفاوض معه بسبب ملاحظاته المهينة لكوريا الشمالية.

إن إعادة عسكرة اليابان يخشى منها شريحة كبيرة من عامّة اليابانيين، وهو أمر تعارضه جميع الأمم في شرق آسيا والتي كانت ضحيّة لليابان في الحرب العالمية الثانية بما فيها الصين وكلتا الكوريتين وحتى أستراليا. وكنتيجة لذلك قامت الحكومة اليابانية بإطلاق برنامج سري لإعادة التسلح. فمنذ عام 1992 قامت اليابان بسن 21 قانونا تشريعيا يتعلّق بالمسائل الأمنيّة تسعة منهم في عام 24 لوحده(13). وقد بدأ كل ذلك مع قانون المشاركة في السلام العالمي الصادر عام 1992 والذي أتاح لليابان و للمرّة الأولى إرسال قوّات تابعة لها خارج حدودها للمشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتّحدة.

فإعادة عسكرة اليابان أخذت منذ ذلك الوقت أشكالا عديدة بداية بالميزانيّة العسكريّة الموسّعة ثم بإقرار التشريعات التي تتيح لليابان للمرّة الأولى إرسال جنودها إلى خارج حدودها ثمّ بتقديم التزام بالانضمام إلى برنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي "حرب النجوم"، والذي رفض الكنديون أنفسهم الانخراط به في شباط من هذا العام، بالإضافة إلى قبول اليابان المتزايد بالحلول العسكريّة للمشاكل الدولية. هذه العمليّة التصاعديّة التدريجيّة تسارعت بشكل كبير في عام 21 وتزامن ذلك مع وصول "جورج بوش الابن" ورئيس الوزراء الياباني "جويوشيرو كيوزومي" إلى السلطة. وقد كانت أول زيارة لكويوزومي إلى الولايات المتّحدة في تموز من ذلك العام، وفي أيار من العام 23 استلم دعوة من بوش لزيارته في مزرعته في كراوفورد- تكساس. بعد ذلك بقليل، وافق كويوزومي على إرسال فريق من 55 جندي ياباني إلى العراق لمدّة سنة ثمّ ما لبث أن أعاد التمديد لهم لسنة أخرى في عام 24، وفي 14 تشرين أوّل عام 24 تمنّى شخصيّا إعادة انتخاب بوش.

* العملاق النووي الجديد:

لقد عيّن كيوزومي في مختلف اختصاصات حكومته سياسيين شديدي العداء للصين ومؤيّدين لتايوان. وقد لاحظ فيل دينز "مدير معهد الصين المعاصرة في كليّة الدراسات الشرقيّة والأفريقية جامعة لندن" في هذا السياق أنه: "هناك تنامي واضح للشعور الموالي لتايوان في اليابان، وليس هناك من مؤيّد واحد لوجهة نظر الصين في حكومة كيوزومي(14)، فحكومة كيوزومي الأخيرة ضمّت رئيس وكالة الدفاع "يوشينوري اونو" ووزير الخارجية "نابوتاكا ياشيمورا"، وكلاهما من الخبراء العسكريين المتحمّسين بينما كان ياسيمورا نفسه أيضا عضوا في عصبة الجناح اليميني لرئيس الوزراء السابق "يوشيرو موري"، والتي تدعم استقلال تايوان والحفاظ على علاقات متينة و سريّة مع الزعماء التايوانيين و رجال الأعمال"(15).

هذا، ونذكّر أنّ تايوان كانت مستعمرة يابانية من عام 1895 وإلى العام 1945. وبعكس الحكم الياباني القاسي لكوريا من العام 191 إلى العام 1945، فإن تايوان شهدت حكما حميدا نسبيا بإدارة يابانية مدنية وليس بحكومة عسكرية. هذه الجزيرة وعلى الرغم من أنها لم تكن ساحة حرب في الحرب العالمية الثانية، إلا أن الحلفاء قاموا بقصفها وسرعان ما احتلّها القوميون الصينيون بزعامة "شين كاي شيك" بعد الحرب مباشرة.

وكنتيجة لكل ذلك، نجد العديد من التايوانيين يتكلّمون اليابانيّة ولديهم فكرة جيّدة عن اليابان ووجهة نظرهم عنها حسنة، فتايوان تكاد تكون عمليا المكان الوحيد في شرق آسيا الذي يرحّب باليابانيين ويحبّهم.

لقد طوّر كل من بوش البان وكويوزومي خططا محكمة ومتقنة للتعاون العسكري بين البلدين، ومن هذه الخطط الحاسمة إلغاء دستور اليابان لعام 1947.

فإذا لم يقف شيء في وجه حزب كيوزومي الليبرالي الديمقراطي(LPD) وسار كل شيء كما يخطط له، فإن الحزب يخطط لتقديم دستور جديد بمناسبة مرور 5 عاما على تأسيسه في تشرين ثاني عام 25. فميثاق الحزب لعام 1955 يضع هدف إيجاد دستور جديد كأولوية في أهدافه على اعتبار أن الدستور الحالي وضع بعد الحرب العالمية الثانية من قبل الجنرال الأمريكي دوغلاس ماكآرثر، كما نادى البيان التأسيسي نفسه إلى إزالة القوات الأمريكية نهائيا من الأراضي اليابانية، والذي من الممكن أن يكون واحدا من الأهداف الخفيّة وراء حث اليابان على إعادة التسلح().

إن الهدف الرئيسي للأمريكيين هو إشراك اليابانيين في برنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي المكلف جدّا، كما أنّ إدارة بوش ترى بإلغاء حظر المفروض على اليابان فيما يخص تصدير التكنولوجيا العسكرية، لأن أمريكا تريد من المهندسين اليابانيين مساعدتها في حل بعض المشاكل التقنية التي تعترض "نظام حرب النجوم" التابع لها والفاشل إلى الآن. هذا وتتفاوض أمريكا مع اليابان بشأن نقل فيلقها العسكري الأول من "فورت لويس" في واشنطن إلى مخيم "زاما" في المنطقة الجنوبية الغربية من طوكيو والمكتظّة بالسكان بشكل كثيف في ولاية عاصمتها يوكوهوما، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى توريط اليابان في العمليات العسكرية اليومية للإمبراطورية الأمريكية، خاصة أن هذه القوات ستكون مسئولة عن جميع عمليات الجيش الأمريكي في منطقة شرق آسيا وما ورائها وستضع تحت إمرة جنرال يحمل أربع نجوم مثل الجنرال أبي زيد الذي يقود القوات في العراق وجنوب آسيا، وهو ما من شأنه أن يثير سخط الناس في المنطقة التي يفترض نقل

الفيلق إليها مع ما يستتبع ذلك من تحصين وانتهاكات وحوادث سير وغيرها قد يسبّبها هؤلاء والشبيهة لما يحدث يوميا في أوكيناوا(17).

في هذه الأثناء تنوي اليابان ترقية وكالة دفاعها (Boeicho) إلى وزارة دفاع، وبالتالي فمن الممكن أن تطوّر أسلحتها النووية الخاصّة بها. **إن سعي اليابان إلى تأكيد نفسها عسكريا قد يدفع إلى جعل اليابان نووية من أجل ردع الصين وكوريا الشمالية ومن أجل التحرّر من تبعيّتها لأمريكا ومن "مظلّتها النووية".** هذا ويلاحظ المحلل العسكري "ريتشارد تانتر": "أنّ اليابان تمتلك بلا شك القدرة لاستيفاء ثلاث متطلبات رئيسية لامتلاك سلاح نووي قابل للاستعمال وهي: أداة نووية عسكرية، نظام استهداف دقيق بما فيه الكفاية، وعلى الأقل نظام مناسب للنقل "التسليم". واليابان تمتلك معظم ذلك بما فيه الأقمار الصناعية العسكرية كنظام تسليم آمن لضمان إصابة الهدف، لكن ما تفتقر إليه اليابان هو امتلاك نظام انتقامي آمن يمكّنها من رد الهجوم إذا ما تلقت هي الضربة النووية الأولى، كالغوّاصات مثلا (18).

---

(11) Quoted by Kosuke Takahashi, "Japan to Become 'Britain of the Far East,'" *Asia Times*, February 24, 25.

(12) "U.S. Keeps Up the Heat on N. Korea," *The Australian*, February 26, 25. Also see Peter D. Zimmerman, "We Had Power to Prevent N. Korea from GoingNuclear," *St. Petersburg Times*, October 26, 24.

(13) See Richard Tanter, "Japanese Militarization and the Bush Doctrine," Japan Focus, February 15, 25, for a list of all the laws and agreements. For details on the degree to which Japan has quietly transformed itself into "one of the world's foremost military powers," see Jennifer M. Lind, "Pacifism or Passing the Buck? Testing Theories of Japanese Security Policy," International Security, Vol. 29, No. 1 (Summer 24), pp. 92-121

(14) Quoted by Marshall Auerback, "Will Japan Go Nuclear?" Japan Policy Research Institute Critique, Vol. 12, No. 1 (January 25).

(15) Li Jing, "Japan's Top Hawk Ruffles China's Feathers," Asia Times, October 6, 24; Peter Alford, "Koizumi Selects Allies to Back Military Push," The Australian, October 9, 24.

() See Kosuke Takahashi, Asia Times, February 24, 25.

(17) "U.S. Military Relocation: Army General Likely to Command 1st Corps HQ in Japan with Eye to Asia," Sankei Shimbun (Tokyo), April 21, 24; Peter Alford, "Tokyo Bows to Bush on Defense," The Australian, November 15, 24; Alan Dupont, Unsheathing the Samurai Sword: Japan's Changing Security Policy (Sydney, Australia: Lowy Institute Paper #3, 24); Peter Alford, "'New Low' for Sino-Japan Relations," The Australian, November 15, 24.

(18) Tanter, op. cit